تنافسية أهم الصادرات الزراعية المصرية

خلال الفترتين (١٩٩١-١٩٩٤) ، (١٩٩٥-١٩٩٨)

د. أشرف كمال عباس[١]

مقدمة:

لقد حقق القطاع الزراعى المصرى العديد من الإنجازات لعل من أهمها تزايد إنتاجية معظم الحاصلات حتى احتلت مصر مكانة متميزة فى الترتيب العالمى لها ، وزيادة المساحة المحصولية ، وتزايد معدلات الاكتفاء الذاتى لأهم الحاصلات رغم استمرار التزايد السكانى .

ولقد أدت النجاحات الكثيرة التى حققها القطاع الزراعى المصرى إلى ظهور مشاكل وفرة الإنتاج Over Production فى العديد من الحاصلات بالرغم من كون مصر إحدى الدول النامية ، وأن تلك المشاكل تلازم الدول الأكثر تقدماً ، مما أدى إلى زيادة العبء الملقى على عاتق النظام التسويقى المكبل أصلاً بالعديد من المعوقات التى تؤدى إلى خفض كفاءة أداء العديد من الوظائف التسويقية المحلية والتصديرية .

ولقد تزايدت أهمية الأنشطة والخدمات التسويقية فى الآونة الأخيرة محليا وعالميا ، خاصة مع ما لوحظ من ارتفاع للفائض التسويقى كنسبة مئوية للإنتاج الزراعى ، الأمر الذى يؤكد نمو السلعية الزراعية ، وبالتالى تعرضها المتزايد لتحركات معدلات التجارة (٧ : ص ٧) .

ولقد تجاوزت النواحى التسويقية فى أهميتها النواحى الإنتاجية بمعناها المباشر وذلك طبقا لمدخل السوق الذى يعتبر أن التسويق هو مرحلة سابقة للعمليات الإنتاجية والتى يجب أن تتم وفقا للدراسات التسويقية استجابة لتفضيلات المستهلك ورغباته ، وبدون التسويق تفقد عملية الإنتاج مبرر أدائها .

ومما يزيد من الدور المميز للأنشطة التسويقية المحلية والخارجية ، تزايد أثر عوامل عدم التأكد واللايقين فى القطاع الزراعى عموما ، فضلا عن التقلبات السعرية

---

(١) باحث بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى – مركز البحوث الزراعية

الحادة فى الأسعار الدولية ، ويتضح ذلك من الشواهد الدالة على وجود اتجاه نزولى فى أسعار المنتجات الزراعية عالميا فى الآونة الأخيرة ، مما يؤثر بشدة على الدول النامية والتى تشكل تلك المنتجات جزء رئيسى من صادراتها .

ويمثل قطاع التجارة الخارجية مكانة متميزة فى النظام التسويقى لأهميته فى توفير موارد النقد الأجنبى من خلال عوائد الصادرات اللازمة لدفع التنمية الاقتصادية والتى تعتبر هدفا رئيسيا لجميع الدول خاصة الدول النامية فى ظل تباعد الفجوة فيما بين الدول المتقدمة والنامية فى الوقت الراهن.

مشكلة البحث :

لقد حقق البنيان الاقتصادى المصرى إنجازات هامة فى العقد الأخير من خلال تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى والتكيف الهيكلى خاصة على مستوى الأداء الاقتصادى الكلى والذى تمثل فى انخفاض عجز الموازنة إلى ١% ، وانخفاض نسبة التضخم إلى ما يقرب من ٣% ، وارتفاع معدل النمو إلى ٥% ، وعلى الرغم من تلك النجاحات فإن أداء البنيان الاقتصادى المصرى فى مجال التجارة الخارجية لم يحقق التقدم المنشود منه خاصة فى مجال زيادة الصادرات ، الأمر الذى يتضح من التفاقم المستمر فى عجز الميزان التجارى إذ تزايدت قيمة هذا العجز من ٨,٢٣٦ مليار دولار فى عام ١٩٩٥ إلى ١٣,٢٥٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٨ (١٧ : ص ١٠) .

وتواجه الصادرات الزراعية المصرية بالعديد من المعوقات يرتبط بعضها بطبيعة أداء الوظائف التسويقية المحلية والمعوقات المتعلقة بالسياسات التصديرية ، فضلا عن المعوقات المتعلقة بطبيعة المنافسة الضارية فى السوق العالمى للمنتجات الزراعية . ولقد طرأت على الساحة الاقتصادية الدولية متغيرات متلاحقة فى الآونة الأخيرة ، ويمثل الاتجاه نحو العولمة أخيرا أهم تلك المتغيرات مع إنشاء منظمة التجارة العالمية وتزايد أهمية التكتلات الإقليمية الاقتصادية ، مما أدى إلى تغيرات موازية فى أدوات السياسة التجارية التى تتبعها مختلف الدول والمتمثلة فى اتجاهها نحو التركيز على أساليب الحماية الرمادية Gray Protection من خلال التشدد فى الشروط الصحية والمواصفات القياسية والعناية بالجودة وتزايد حدة المنافسة على تحقيق نصيب سوقى أعلى لكل دولة أو منشأة فى الأسواق العالمية .

ولقد أدى ذلك إلى بزوغ مفهوم جديد يلقى بظلاله على آليات التجارة الدولية ، وهو مفهوم المزايا التنافسية والتى حلت محل المفهوم التقليدى للمزايا النسبية والذى ظل

يحكم الفكر الاقتصادى فى مجال التجارة الدولية لحقبة طويلة ويؤدى ذلك إلى أهمية التعرف على الوضع التنافسى النسبى للقطاع الزراعى المصرى ، ولأهم الصادرات الزراعية المصرية ، والعمل على رفع القدرات التنافسية لصادرات الحاصلات الزراعية المصرية فى ظل البيئة الدولية ذات المتغيرات المتلاحقة .

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى التعرض للتغيرات التى طرأت على المفاهيم التى تحكم التجارة الخارجية وصولاً إلى مفهوم التنافسية واستعراض المناهج المختلفة لقياس التنافسية ، ومحاولة بناء مؤشر مركب لقياس تنافسية القطاع الزراعى المصرى بالنسبة للقطاع الزراعى فى مجموعة من الدول الأخرى ، ومحاولة بناء مقياس مركب لتنافسية مجموعة من السلع الزراعية التى تشكل صادراتها النسبة الغالبة من الصادرات الزراعية المصرية ، وعمل ترتيب Ranking لهذه السلع بحيث يتم التصدير بناء على عملية استهداف Targeting لسلع معينة مع الخروج بالتوصيات الملائمة طبقاً لما تظهره نتائج المؤشر بمختلف مكوناته.

الأسلوب البحثى ومصادر البيانات :

تمت محاولة تطوير مؤشر لقياس المزايا التنافسية لأهم الحاصلات الزراعية المصرية* وهى القطن ، والبرتقال ، والبطاطس ، والأرز ، والبصل ، حيث شكلت قيمة صادراتها ٣٣١,٣٠٣ مليون دولار بنسبة تقدر بحوالى ٦٣,٨٨٤ % من إجمالى قيمة الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨ والبالغة ٥١٨,٦٠٠ مليون دولار[٢٠] .

وتم استخدام المكونات الخمسة التالية لتركيب المؤشر خلال الفترة من عام ١٩٩١ إلى ١٩٩٨ وذلك بمقارنة مؤشرين بين الفترة ٩١-١٩٩٤ قبل توقيع اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، والفترة ٩٥-١٩٩٨ وهى الفترة التالية لتوقيع تلك الاتفاقية :

---

* قام محبوب (٢ : ص ٦٤-٦٧ ، ١٢) ، (١٩٩٦) باقتراح مؤشر مركب لتنافسية السلع الصناعية يشتمل على مقاييس الميزة النسبية ، ومعدل اختراق الأسواق ، وكثافة استخدام عنصر العمل فى الصناعة ، وقام الباحث بتطوير هذا المؤشر لإضافة مكونات ثلاثة هى نسبة صادرات مصر لأعلى خمسة دول من حيث معدلات اختراق الأسواق ونسبة إنتاج مصر إلى الإنتاج العالمى ونسبة أسعار الدول المنافسة إلى سعر مصر بالإضافة إلى رقم المزايا النسبية ومعدل اختراق الأسواق

أولاً : بناء مؤشر مركب Composite Indicator لتنافسية أهم السلع الزراعية التصديرية المصرية :

١ – حساب مقياس الميزة النسبية الظاهرة :

Revealed Comparative Advantage (RCA) :

والذى أقترحه (بيلا بلاسا) عام ١٩٦٥ ، ويتم حسابه لكل سلعة من السلع موضع الدراسة كما يلى :

$$RCA_j = \frac{X_e^j}{X_e^a} + \frac{X_w^j}{X_w^a}$$

حيث تمثل (X_e^j) قيمة صادرات مصر من السلعة (j) إلى العالم ، $(X_e^a$) قيمة صادرات مصر الزراعية إلى العالم ، (X_w^j) إجمالى قيمة الصادرات العالمية من السلعة (j) ، (X_w^a) إجمالى قيمة الصادرات الزراعية العالمية ،

ثم يتم حساب الوضع النسبى لكل سلعة معينة بالمقارنة بالسلع الأخرى كما يلى :

$$R_{1j} = \frac{RCA_j - RCA_{min}}{RCA_{max} - RCA_{min}}$$

حيث (R_{1j}) هى عبارة عن الوضع النسبى للدولة المعينة للميزة النسبية الظاهرة بحيث أن قيمة (RCA_j) هى قيمة مقياس الميزة النسبية الظاهرة التى تم حسابها للسلعة المعينة ، (RCA_{max}) ، (RCA_{min}) هما عبارة عن أقصى قيمة وأقل قيمة للميزة النسبية الظاهرة للسلع الخمسة موضع الدراسة ، وبذلك فإن القيمة الناتجة تنحصر بين الصفر والواحد الصحيح ، وكلما زادت دلت على وجود وضع نسبى أفضل للسلعة من حيث الميزة النسبية للظاهرة ، وبذلك فإن هذا المقياس الداخل فى تكوين المؤشر والسابق حسابه يمثل نسبة مقامها هو المدى المعيارى الواقع بين الحد الأقصى والحد الأدنى للقيمة الخاصة بهذا المقياس ، ويمثل البسط الفرق بين القيمة الفعلية للسلعة محل الاعتبار والحد الأدنى للقيمة الخاصة بالمقياس .

٢ – حساب النسبة بين متوسط أسعار أهم الدول المنافسة لمصر فى تصدير السلعة المعينة إلى سعر مصر :

ويتم ذلك كما يلى : $PA_j = \frac{P_c}{P_e}$ ، حيث (PA_j) هى النسبة بين متوسط أسعار الدول المنافسة إلى سعر مصر ، (P_c) هو متوسط أسعار الدول المنافسة ، (P_e) هو سعر مصر

ثم يتم حساب الوضع النسبى لأسعار الدول المنافسة لمصر فى تصدير السلعة المعينة إلى سعر مصر بالمقارنة بالسلعة الأخرى كما يلى :

$$R2j = \frac{PAj - PAmin}{PAmax - PAmin}$$

حيث أن (R_{2j}) هو عبارة عن الوضع النسبى لأسعار الدول المنافسة لمصر فى تصدير السلعة بالنسبة لسعر مصر (PA_{max} ، PA_{min}) هما عبارة عن أقصى قيمة وأقل قيمة للوضع النسبى لأسعار الدول المنافسة بالنسبة لمصر للسلع الخمس موضع الدراسة ، وتنحصر قيمة الكسر الناتج بين الصفر والواحد الصحيح ، ويدل ارتفاع قيمته على تحسن الوضع التنافسى السعرى لمصر بالنسبة للسلعة فى السوق العالمى .

٣ – حساب النسبة بين إنتاج مصر من السلعة المعينة والإنتاج العالمى منها :

ويتم ذلك كما يلى : $$QAj = \frac{Qe}{Qw}$$

حيث (Q_e) هى عبارة عن إنتاج مصر من السلعة المعينة ، (Q_w) هو عبارة عن الإنتاج العالمى منها ، ثم يتم حساب الوضع النسبى لإنتاج مصر من السلعة المعينة بالنسبة للإنتاج العالمى بالمقارنة بالسلع الأخرى كما يلى :

$$R3j = \frac{QAj - QAmin}{QAmax - QAmin}$$

حيث (R_{3j}) هو الوضع النمبى لإنتاج السلعة بالنسبة للإنتاج العالمى بالمقارنة بالسلع الأخرى ، (QA_{max}) ، (QA_{min}) هما عبارة عن أقصى قيمة وأقل قيمة لإنتاج السلعة بالنسبة للإنتاج العالمى للسلع الخمس موضع الدراسة .

٤ – حساب معدل اختراق السوق Market Penetration Ratio (MPR) :

وهو عبارة عن النسبة بين واردات أهم الدول المستوردة للسلعة المعينة والاستهلاك الظاهرى للسلعة Apparent Consumption ويتم حسابه كما يلى :

$$MPRij = \frac{Mij}{Qij + Mij - Xij}$$

حيث (MPR_{ij}) هو عبارة عن معدل إختراق سوق الدولة الأولى من السلعة (j) ، (M_{ij}) هى عبارة عن واردات الدولة الأولى من السلعة (j) ، (Q_{ij}) هى عبارة

عن إنتاج الدولة الأولى من السلعة (j) ، (X_{ij}) هى عبارة عن صادرات الدولة الأولى من السلعة (j) ، ثم يتم حساب المجموع الجبرى لمعدلات اختراق الأسواق بالنسبة لمجموعة الدول المختارة والمستوردة للسلعة (j) ، كما يلى :

$$MPR_j = \sum_{i=1}^{m} MPR_{ij}$$

ثم يتم حساب الوضع النسبى لمعدل اختراق الأسواق للسلعة المعينة بالنسبة للسلع الأخرى كما يلى :

$$R_{4j} = \frac{MPR_j - MPR_{min}}{MPR_{max} - MPR_{min}}$$

حيث (MPR_j) هو مجموع معدل اختراق الأسواق للسلعة المعينة موضع الدراسة ، (MPR_{max}) ، (MPR_{min}) هما عبارة عن أقصى قيمة وأقل قيمة لمعدل اختراق السوق للسلع موضع الدراسة .

ولقد تم اختيار ٢٠ سوق تمثل أهم الأسواق العالمية المستوردة لكل سلعة وحساب معدلات اختراق السوق لها .

٥ - حساب نسبة صادرات مصر إلى الدول ذات أعلى معدلات استيعاب سوقية :

لما كان معدل اختراق الأسواق (MP) يعتبر ثابتاً بالنسبة لأى دولة مصدرة على مستوى العالم ، لأنه يشتمل على مقياس لقابلية الأسواق المعينة موضع الدراسة لاستيعاب الواردات من مختلف الدول ، ولا يوضح موقف مصر من تلك الدول ، فإنه تم حساب النسبة المئوية لصادرات مصر من السلعة المعينة إلى أعلى خمسة دول مستوردة من حيث معدلات الاختراق السوقى لها بالنسبة لصادرات مصر الكلية من السلعة ، كأحد مقاييس الوضع التنافسى لمعرفة هذه الأسواق ، وتم حسابه كالتالى :

$$E\text{-}EXMP_1 = \frac{E\text{-}EXMP_{1j}}{E\text{-}EX_j}$$

حيث ($E\text{-}EXMP_{1j}$) هو عبارة عن صادرات مصر إلى أعلى خمسة دول من حيث معدلات اختراق الأسواق ، و ($E\text{-}EX_j$) هو عبارة عن إجمالى صادرات مصر من السلعة المعينة .

ثم يتم حساب الوضع النسبى لصادرات مصر إلى أعلى دول من حيث معدلات اختراق الأسواق من السلعة المعينة بالنسبة للسلع الأخرى كما يلى :

$$R_{5j} = \frac{E\text{-}EXMP_j - E\text{-}EXMP_{min}}{E\text{-}EXMP_{max} - E\text{-}EXMP_{min}}$$

حيث (R_{5j}) هو عبرة عن الوضع النسبى لصادرات مصر إلى أعلى خمسة دول من حيث معدل اختراق الأسواق ($E\text{-}EXMP_{max}$)، ($E\text{-}EXMP_{min}$) هى عبارة عن أقصى قيمة وأقل قيمة لنسبة صادرات مصر إلى أعلى خمسة دول من حيث معدل اختراق الأسواق . ويتم بعد ذلك حساب المؤشر النهائى لتنافسية كل من أهم السلع الزراعية المصرية كما يلى :

$$CIC_j = \frac{R_{1j} + R_{2j} + R_{3j} + R_{4j} + R_{5j}}{5}$$

حيث (CIC_j) هو المؤشر النهائى لتنافسية كل سلعة من السلع محل الاهتمام

ثانياً : بناء مقياس مركب لتنافسية القطاع الزراعى المصرى ككل :

كما تمت محاولة أخرى لتكوين مؤشر لقياس تنافسية القطاع الزراعى المصرى بالنسبة للقطاعات الزراعية فى تسعة دول أخرى تمثل أهم الدول المنافسة لمصر فى تصدير السلع الزراعية فى حوض البحر الأبيض المتوسط ، بالإضافة إلى أهم دول السوق الأوربية المشتركة المصدرة للحاصلات الزراعية ، وتشتمل الدول التسعة المختارة بالإضافة إلى مصر على المغرب ، وتونس ، والجزائر ، والأردن ، وتركيا ، واليونان ، وهولندا ، وإيطاليا ، وأسبانيا . وتم تقدير ذلك المؤشر خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦ ، وتشتمل عناصر ذلك المؤشر المقترح على :

١ - حساب القيمة المضافة بالدولار لكل عامل زراعى :

ويتم إيجاد الوضع النسبى لكل دولة من حيث القيمة المضافة لكل عامل زراعى كما يلى :

$$R_{1j} = \frac{AVL_j - AVL_{min}}{AVL_{max} - AVL_{min}}$$

حيث (R_{1j}) تمثل الوضع النسبى للدولة المعينة من حيث القيمة المضافة بالدولار لكل عامل زراعى ، (AVL_j) تمثل القيمة المضافة للدولة المعينة ،

(AVL_{max}) ، (AVL_{min}) تمثلان أقصى قيمة وأقل قيمة مضافة للعامل الزراعي بين الدول موضع الدراسة .

٢ – حساب القيمة المضافة لكل هكتار بالدولار :

ويتم إيجاد الوضع النسبى لكل دولة كما يلى :

$$R_{2j} = \frac{AVEC - AVEC_{min}}{AVEC_{max} - AVEC_{min}}$$

حيث (R_{2j}) تمثل الوضع النسبى للدولة المعينة ، (AVEC) تمثل القيمة المضافة لكل هكتار من الأرض الزراعية بالدولار للدولة المعينة ، ($AVEC_{max}$) ، ($AVEC_{min}$) تمثلان أقصى قيمة وأقل قيمة مضافة للهكتار بين الدول موضع الدراسة.

٣ – حساب الرقم القياسى لإنتاج الغذاء :

ويتم إيجاد الوضع النسبى لكل دولة من حيث الرقم القياسى لإنتاج الغذاء كما يلى :

$$R_{3j} = \frac{IF - IF_{min}}{IF_{max} - IF_{min}}$$

حيث (R_{3j}) تمثل الوضع النسبى للدولة المعينة من حيث الرقم القياسى لإنتاج الغذاء ، (IF) تمثل الرقم القياسى لإنتاج الغذاء للدولة المعينة ، (IF_{max}) ، (IF_{min}) تمثلان أقصى قيمة وأقل قيمة للرقم القياسى لإنتاج الغذاء بين الدول موضع الدراسة .

٤ – حساب رقم المزايا النسبية الظاهرية Revealed Comparative Advantage:

يتم حسابه لكل دولة كما يلى :

$$RCA = \frac{X_c^a}{X_w^a} \div \frac{X_c^t}{X_w^t}$$

حيث (X_c^a) تمثل قيمة الصادرات الزراعية للدولة (C) ، (X_c^t) تمثل إجمالى قيمة صادرات الدولة (C) ، (X_w^a) تمثل قيمة الصادات الزراعية العالمية ، (X_w^t) تمثل إجمالى قيمة الصادرات العالمية .

ثم يتم إيجاد الوضع النسبى لكل دولة من حيث الميزة النسبية الظاهرة كما يلى :

$$R_{4j} = \frac{RCA - RCA_{min}}{RCA_{max} - RCA_{min}}$$

حيث (RCA) يمثل الميزة النسبية الظاهرة للدولة المعينة ، (RCA_{max}) ، (RCA_{min}) تمثل أقصى قيمة وأقل قيمة للميزة النسبية الظاهرية بين الدول موضع الدراسة .

ويتم بعد ذلك حساب المؤشر النهائى لتنافسية القطاع الزراعى فى كل من الدول موضع الدراسة كما يلى :

$$CIC_c = \frac{R_{1j} + R_{2j} + R_{3j} + R_{4j}}{4}$$

ولقد أعتمد البحث على العديد من الدراسات ، والأبحاث ، والبيانات المستمدة من : نشرات منظمة الأغذية والزراعة ، وبيانات شبكة الانترنت ، وبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء الخاصة بالتجارة الخارجية ، وبيانات تقرير التنمية الدولية الصادر عن البنك الدولى ١٩٩٩/٩٨ .

رؤية لموقع مفهوم المزايا التنافسية من التطورات الحادثة فى النظريات المفسرة للتجارة الخارجية :

يقوم مبدأ الميزة النسبية الذى صاغه الاقتصادى الإنجليزى (ديفيد ريكاردو) على تفسير قيام التجارة الخارجية بين مختلف الدول نتيجة خلق مزايا اقتصادية تتحقق من خلال انخفاض التكاليف ووفرة عوامل الإنتاج الأساسية بما تشتمل عليه من موارد طبيعية مع وجود الموقع الجغرافى المتميز والظروف المناخية الملائمة .

وتعتبر النظرية التقليدية الحديثة للتجارة والتى يوضحها نموذج (هكشر – أولن – ساموليسون) إمتدادا لنظرية (ريكاردو) حيث أنها ركزت أساسا على دور الوفرة النسبية فى عناصر الإنتاج الطبيعية فى قيام التجارة ، ومع وجود عدة فروض أهمها تماثل التكنولوجيات المستخدمة (١ : ص ١) .

وليس بخاف الطبيعة الاستاتيكية لكل من النظرية التقليدية والنظرية التقليدية الحديثة للتجارة ، وإغفالهما لأثر مختلف السياسات الحكومية المتبعة على التجارة والتنمية مع عدم واقعية الفروض التى تقوم عليها .

ولقد أدى الاعتماد على مبدأ الميزة النسبية فى تفسير حركة التجارة الخارجية لحقبة زمنية طويلة إلى الاعتقاد بأنه لم يتم محاولة تطوير هذا المفهوم إلا فى الآونة

الأخيرة ، ولكن فى واقع الأمر فإن مراجعة مفهوم الميزة النسبية فى أدبيات التجارة الخارجية قد بدأ منذ وقت طويل .

فلقد قام (ماكدوجال) فى عام ١٩٥١ بمحاولة التعرف على التطور فى النصيب النسبى لصادرات كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية إلى العالم الخارجى ، وقام بدراسة العلاقة فيما بين النصيب النسبى فى التجارة الدولية لكلا الدولتين من ناحية وفارق الإنتاجية والأجر من ناحية أخرى باستخدام أسلوب الانحدار مع اعتبار صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى صادرات إنجلترا هى العامل التابع ، والإنتاجية فى الولايات المتحدة إلى الإنتاجية فى إنجلترا هى العامل المستقل ، ووجد أن العلاقة قوية فيما بين المتغيرين إذ بلغ معامل الارتباط ٠,٨ (١ : ص ٤) .

ولقد أنتقد (باجواتى) فى عام ١٩٦٦ أسلوب (ماكدوجال) ، وقام باختبار فرض وجود ارتباط فيما بين التكاليف النسبية للعمل والأسعار النسبية للمنتجات باستخدام البيانات التى استخدمها (ماكدوجال) لنفس الدولتين ولم يجد أى علاقة بين التكاليف النسبية للعمل والأسعار النسبية للمنتجات التى تصدرها الدولتين (١ : ص ٥)

ولقد أوضح (إينيل) عام ١٩٨١ أن دول جنوب شرق آسيا قد حققت زيادة واضحة فى نصيبها من التجارة مع دول السوق الأوربية المشتركة خاصة فى الآلات ووسائل النقل والسلع الصناعية الأخرى ، ومن الواضح أن السياسة التجارية للسوق الأوربية المشتركة لم تكن هى المسئولة عن هذا النجاح ، لأن دول السوق الأوربية المشتركة كانت تمنح تفضيلات لمجموعة من الدول النامية فى حوض البحر المتوسط وأفريقيا وليس لدول جنوب شرق آسيا (١ : ص ١١) ، كما يمكن القول أنه يصعب تفسير ذلك التطور فى نصيب دول جنوب شرق آسيا من التجارة الدولية فى ظل الأساس النظرى التقليدى لمبدأ الميزة النسبية .

ولقد نتج عن هذه الدراسات قيام الاقتصاديين بتطوير مفهوم الميزة النسبية التقليدية إلى ما يعرف بمفهوم الميزة النسبية الديناميكى والذى يوضح أن نجاح بعض الدول على حساب البعض الآخر فى مجال التجارة الدولية يعنى أن الدول التى طورت من أساليب إنتاجها استفادت بميزة نسبية على حساب الدول الأخرى .

وتمثل هذه النقطة بداية ظهور أن العامل الأساسى فى تحقيق مكاسب من التجارة الدولية ليس فقط الوفرة النسبية فى عوامل الإنتاج ، بل تطوير توليفة جديدة من تلك العوامل .

كما تمثل تلك الدراسات مرحلة انتقالية بين مبدأ الميزة النسبية إلى مبدأ الميزة التنافسية والذى أوضحه (مايكل بورتر) عام ١٩٩٠ من أن محددات الميزة التنافسية الدولية لصناعة ما تنحصر فى عوامل رئيسية أربع هى عبارة عن الإستراتيجية التنافسية التى تتبعها المنشأة - وعلى سبيل المثال فإن الممارسات الاحتكارية تعتبر سلوكاً غير تنافسى - ، والعمل على زيادة الطلب على منتجات المنشأة من خلال السياسات التجارية المتبعة أو الأنشطة والخدمات التسويقية خاصة الجوانب الإعلانية وترويج المبيعات واقتحام أسواق جديدة ، وكذلك تطوير الصناعات المغذية والمدعمة للصناعة الأصلية ، فضلاً عن العنصر الأساسى الموجود فى مبدأ الميزة النسبية وهو توافر عوامل الإنتاج ، ولكن مع وجود القدرة على إيجاد عوامل إنتاج جديدة ومحسنة ، ويرى (بورتر) أن إيجاد عوامل إنتاج جديدة ومحسنة يؤثر على الميزة التنافسية بشكل أكبر من العوامل الإنتاجية الموروثة ، وتشكل هذه العناصر أو المحاور ما يعرف بالماسة Diamond .

ولقد أوضح (بورتر) أنه لا يجوز التركيز على محور واحد أو أكثر مع إهمال المحاور الأخرى وأنه يجب تطوير هذه المحاور آنياً فى نفس الوقت وبجهد متساوى ، وأخذها جميعاً فى الاعتبار إذا ما أريد إتباع إستراتيجية تصديرية ، لأن هذه النقاط ليست منفصلة عن بعضها ولكنها تعمل كمنظومة متكاملة بحيث تشكل عناصر محددة للقدرة التنافسية ولا تعمل بشكل فردى ، وتوجد بينها جميعاً علاقات تبادلية ومتفاعلة فى مختلف الاتجاهات .

وللحكومات دور هام كمحفز للميزة التنافسية القومية ويفضل فى ذلك استخدام الأدوات الغير مباشرة للتدخل الحكومى لإحداث التناغم المطلوب فيما بين مختلف العناصر ، فضلا عن دورها فى تهيئة المناخ المشجع للأداء التنافسى سواء فى المجال التشريعى والتعليمى والتدريبى أو فى مجال البحوث والدراسات .

وتتمثل أنماط السلوك الغير تنافسى الملازمة للاعتماد على مبدأ الميزة النسبية فيما يلى :

١ -مخاطر الاعتماد المتزايد على المزايا المكتسبة من الموارد الأساسية بينما نجد أن القدرة على تطوير مواصفات الجودة للسلعة والخدمات التسويقية التى تضاف للسلعة فيما بعد أكثر أهمية من ذلك .

٢ -عدم تفهم رغبات العملاء جيداً .

٣ -الجهل بالوضع التنافسى النسبى للمنشآت والدول الأخرى المنافسة فى السوق العالمى .

٤ -ضعف مختلف صور التكامل والتعاون فيما بين المنشآت بما يحقق لها فائدة مشتركة .

٥ -الارتكان إلى الرعاية الحكومية ، بما تشتمل عليه من الاعتماد على النزعة الحمائية مما يعوق الصناعات عن تجاوز المزايا النسبية التقليدية إلى تحقيق التنافسية .

ويعتبر مفهوم التنافسية أحد المفاهيم متعددة الجوانب ومن هنا تنشأ صعوبة إيجاد تعريف محدد له ، ولعل من أشهر التعريفات له ذلك الذى وضعته (لورا تايسون) رئيسة مجلس المستشارين الاقتصاديين بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٣ بأن قدرة الاقتصاد على المنافسة أو التنافسية هو القدرة على إنتاج السلع والخدمات التى يمكنها المنافسة والنجاح فى الأسواق العالمية مع الاحتفاظ للمواطن بمستوى معيشة آخذ فى الارتفاع بصورة مطردة (٢ : ص ٦٢) .

وهناك عدة مناهج لقياس التنافسية القومية (٦ : ص ٥٤١-٥٥٨) أهمها :

أولا : منهج المعهد الدولى للتنمية الإدارية IMD :

ويعتمد فى تقييمه للتنافسية القومية على نحو ٢٤٤ مؤشرا تصنف إلى :

١ -مؤشرات الاقتصاد المحلى : وتقيس ٢٨ معيارا للاقتصاد المحلى أهمها الناتج المحلى الإجمالى ، والاستثمار ، والادخار ، والاستهلاك ، ونفقات المعيشة .

٢ -مؤشرات التدويل : وهى تشتمل على ٤٠ مؤشرا تقيس قدرة الاقتصاد القومى على الاندماج فى الاقتصاد العالمى .

٣ -مؤشرات دور الحكومة : وتشتمل على ٣٩ مؤشرا تقيس أثر السياسات الحكومية المطبقة فى تشجيع أو إعاقة البيئة التنافسية المحلية .

٤ -مؤشرات التمويل : وتشتمل على ٢٠ مؤشرا تتعلق بأداء سوق رأس المال ، وكفاءة الجهاز المصرفى .

٥ -مؤشرات البنية الأساسية : وتشتمل على ٣٠ مؤشرا تتعلق بعناصر البنية الأساسية والتكنولوجية والقيود البيئية .

٦ -مؤشرات الإدارة على مستوى المنشآت : وتشتمل على ٢٧ مؤشرا ترتكز على حسن إدارة المنشأة .

٧ -مؤشرات العلم والأساليب التقنية : وتشتمل على ٢٠ مؤشرا لقياس النواحى العلمية والتقنية .

٨ -مؤشرات الموارد البشرية : وتشتمل على ٢٠ مؤشرا تتناول مدى توافر وكفاءة الموارد البشرية .

ثانيا : منهج المنتدى الاقتصادى العالمى :

حيث قسم مؤشرات التنافسية القومية إلى ثمانية عوامل هى : درجة انفتاح الدولة للتجارة العالمية ، ودور الحكومة فى النشاط الاقتصادى ، ودرجة تطور أسواق المال ، ودرجة كفاءة البنية الأساسية ، ودرجة كفاءة وتطور أساليب التقنية ، والكفاءة الإدارية للنشاط الخاص ، ودرجة مرونة سوق العمل المحلى ، ودرجة كفاءة الأجهزة القانونية والسياسية .

ثالثا : منهج البنك الدولى :

ويرتكن إلى حوالى ٣٠ مؤشرا قد تم تقسيمها إلى أربع مجموعات رئيسية :

١ -قدرة الاقتصاد على سرعة الحركة Agility : ومن أهمها متوسط معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى ومتوسط معدل النمو فى الصادرات ، ونسبة الناتج المحلى الإجمالى للدولة إلى الناتج المحلى الإجمالى لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .

٢ -القدرة على الاعتماد على الاقتصاد القومى Reliability : وأهم مؤشراتها مدى استقرار الأسعار ونسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلى الإجمالى .

٣ -قدرة الاقتصاد على التشابك مع البيئة المحيطة Networking : وتشتمل على مؤشرات الاتصالات والمواصلات .

٤ -القدرة على التعلم Learning : مثل مؤشرات الأمية ، ومؤشرات نسبة المقيدين فى مراحل التعليم المختلفة .

وتفرض المتغيرات الدولية العميقة الحادثة فى الآونة الأخيرة على الدول النامية ومنها مصر مسئوليات جسام خاصة أن النظام العالمى الحالى يؤدى إلى إحداث

تهميش سريع للدول التـــى لا تســتطيع اللحــاق بــالتطورات الأخــيرة خاصــة وأن الفجــوة كبيرة أصلاً فيما بين الدول المتقدمة والـــدول الناميـــة .

ويمثل مفهوم التنافسية أحد أهم المفاهيم المتعلقة بتلـــك المتغـيرات الدوليـــة ، ومـــن الواضح أنه لا يمكن تحقيق التنافسية لدولة أو منشـأة مـا علـى المسـتوى العـالمى مـا لـم تستطيع تحقيق التنافسية على المستوى المحلـى ، وأن اسـتيراد التكنولوجيـات مـن الخـارج لايمكن أن يكون بديلاً عن تطويـــر التكنولوجيـات الملائمـة للظـروف المحليـة ، ويرتبـط ذلك بالمحور الخاص بإيجاد عوامل إنتاج جديدة وتطوير عوامـــل الإنتـاج الموجـودة أصـلاً فى العنصر الخاص بعوامل الإنتاج فى ماســـة (بورتـر) . ويرتبـط مفـهوم التنافسـية فـى الوقت الراهن بضرورة زيـــادة الإنتاجيـة وتحسـين الجـودة والاسـتخدام الأمثـل للمـوارد المتاحـة .

النتائج والمناقشة :

يتضح من جدول رقم (١) أن رقم الميزة النسبية الظاهرة يتقلب من عام لآخر خـــلال الفترة ٩١-١٩٩٨ وأن متوسط الميزة النسبية الظاهرة RCA للصادرات الزراعيـــة المصريـــة عموماً قد أرتفع من حوالى ١,٣٩٠ خلال الفترة الأولى إلى ١,٧٨٧ خلال الفترة الثانية ، وطالما زادت قيمة رقم المزايا النسبية الظاهرة عن الواحد الصحيح ، فإنه يدل على وجود مزايا نسـبية لصادرات الدولة المعينة ، ولكن باختبار معنوية الفرق بين المتوسطين يتضح عدم وجود فـــرق معنوى بينهما (بلغت قيمة (t) المحسوبة ١,٦٤٧ ، بينما بلغت قيمـة (t) الجدوليـة ٢,٤٥ عنـد مستوى معنوية ٥% ، ودرجات حرية ٦) .

جدول رقم (١) : المزايا النسبية الظاهرة للصادرات الزراعية المصرية فيما بين الفترتين (٩١-١٩٩٤) ، (٩٥-١٩٩٨).

السنه	رقم المزايا النسبية الظاهرة	السنة	قم المزايا النسبية الظاهرة
١٩٩١	١,١٤٥	١٩٩٥	١,٨٠٣
١٩٩٢	١,٣٧٩	١٩٩٦	١,٦٨٧
١٩٩٣	١,٢٨١	١٩٩٧	١,٣٧٣
١٩٩٤	١,٧٥٨	١٩٩٨	٢,٢٨٣
متوسط الفترة	١,٣٩٠	متوسط الفترة	١,٧٨٧

المصدر : حسبت من جدول رقم (١) بالملحق .

المؤشر المركب لتنافسية أهم السلع التصديرية المصرية :

١ -يلاحظ من البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) ارتفاع الميزة النسبية الظاهرة للقطن والبطاطس فى الفترة الثانية بالنسبة للفترة الأولى وانخفاضها بالنسبة للبرتقال والأرز والبصل .

٢ -يلاحظ من البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) وبالنظر إلى مكونات المؤشر المركب ارتفاع معدلات اختراق الأسواق MP بالنسبة لمحاصيل الأرز* والقطن والبرتقال خلال الفترة الثانية بالنسبة للفترة الأولى، وانخفاضه بالنسبة للبطاطس والبصل، وقد يرجع الانخفاض فى حالة البطاطس إلى تناقص الطاقة الاستيعابية للأسواق الرئيسية المستوردة للبطاطس والتى تتمثل فى الدول الأوربية نتيجة زيادة إنتاجها فى العديد من دول الاتحاد الأوربى المنتجة للبطاطس مثل هولندا وأسبانيا وبلجيكا.

٣ - تمثل نسبة صادرات مصر لأعلى دول من حيث معدلات اختراق الأسواق بها عاملا هاماً فى تكوين ذلك المقياس المركب لأنها تدل على مدى تواجد مصر فى الأسواق التى لها امكانات متزايدة لاستيعاب السلعة** ، ويتضح من الجدول رقم (٢) أن نسبة صادرات مصر لأعلى دول من حيث ارتفاع معدلات اختراق الأسواق بها عالية بالنسبة لمحصولى القطن والبطاطس ومنخفضة بالنسبة للبرتقال والأرز والبصل وذلك خلال الفترة الثانية بالنسبة للفترة الأولى .

٤ -يتضح من النتائج ارتفاع النسبة المئوية لإنتاج مصر من الإنتاج العالمى بالنسبة لحاصلات الأرز والبطاطس ، وثباتها بالنسبة للبرتقال وانخفاضها بالنسبة للقطن والبصل ، وقد يرجع ذلك - فضلاً عن عوامل أخرى - إلى انخفاض ربحية القطن فى الدورة المزرعية ، وتعرض محصول البصل للتقلبات السعرية من عام لآخر مما يؤثر على مساحته المزروعة .

---

* كان يجب دراسة التوزيع الصنفى للحاصلات عموما على مستوى مصر والعالم ، فمثلا بالنسبة للأرز فإن مصر تصدر الأصناف قصيرة ومتوسطة الحبة والتى لها أسواق معينة ومنافسين معينين ، وكذلك الأمر بالنسبة للقطن المصرى والذى تمثل أصناف البيما الأمريكى والبركات السودانى المنافس الرئيسى له ، ولكن نظرا لأن البحث بصدد تناول مؤشر عام للتنافسية ولا يمثل دراسة سلعية تفصيلية ، رؤى الإكتفاء بتناول معدلات اختراق الأسواق للسلعة المعينة بصفة عامة .

** لأغراض الدراسات السلعية التفصيلية يجب تحديد سعر تسليم السلعة المحلية للأسواق الخارجية بإضافة مختلف التكاليف التسويقية إلى السعر المحلى للسلعة ومقارنة الأسعار الموسمية فى الدول المستوردة الرئيسية بسعر مصر ، وفى حالة انخفاض سعر مصر عن هذا السعر يكون لمصر نافذة تسويقية محتملة للسلعة Market Window ، ويتم مقارنة سعر مصر مع أسعار المنافسين الرئيسيين فى الدول المستوردة ، ويتم حساب احتمالات الأربحية فى شهور معينة من السنة عن طريق تقدير الكمية المحتمل بيعها فى سوق معينة فى وقت معين .

جدول رقم (٢) : المؤشر المركب لتنافسية أهم السلع الزراعية التصديرية المصرية خلال الفترتين (٩١-١٩٩٤) ، (٩٥-١٩٩٨)

مكونات المؤشر	البرتقال	القطن	الأرز	البطاطس	البصل
الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٤					
الوضع النسبى لكل من :					
رقم المزايا النسبية الظاهرة	٠,١٤٣	٠,٢٦٧	٠,١٦٩	٠,٨٣٠	٠,٦٦٢
معدل اختراق الأسواق MP	٠,٨٤٠	٠,٥٧٥	٠,٦٨٣	٠,٠٤٦	٠,٦٤٦
صادرات مصر لأعلى MP	٠,٤١٧	,٢٠٠	٠,١٥٧	٠,١٨٨	٠,٧٧٣
نسبة الانتاج المحلى للعالمى	١,٠	٠,٤٩٩	٠,٠٨٠	صفر	٠,٥١٧
سعر المنافسين / سعر مصر	٠,٨٧٦	صفر	٠,٤٥٤	٠,٥٣٨	٠,٨٦٧
مؤشر التنافسية	٠,٦٥٥	٠,٣٠٨	٠,٣٠٩	٠,٣٢٠	٠,٦٩٣
الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٨					
الوضع النسبى لكل من :					
رقم المزايا النسبية الظاهرة	٠,٠٨١	٠,٢٨٤	٠,١٤٩	١,٠٠٠	٠,٢٥٣
معدل اختراق الأسواق MP	١,٠٠٠	٠,٦٣٣	٠,٨٣٣	صفر	٠,٣٣٠
صادرات مصر لأعلى MP	٠,٣٣٠	٠,٨٨٢	٠,٠٨٥	٠,٢٣٤	٠,٢٩٦
نسبة الانتاج المحلى للعالمى	١,٠٠٠	٠٤١٢	٠,٠٩٧	٠,٠٠٧	٠,١٧٤
سعر المنافسين / سعر مصر	٠,٧٢٤	صفر	٠,٢٧١	٠,٤٥٣	١,٠٠٠
مؤشر التنافسية	٠,٦٢٧	٠,٤٤٢	٠,٢٨٧	٠,٣٣٩	٠,٤١١

المصدر : حسبت من : جداول أرقام (٢) ، (٣) ، (٤) ، (٥) ، (٦) بالملحق .

٥ -يلاحظ انخفاض التنافسية السعرية فى حالة معظم الحاصلات بين فترتى الدراسة ، ويتضح عدم التنافسية السعرية فى حالة محصول القطن والذى قد يعطى مثالا لأن توافر الميزة النسبية نتيجة توافر العوامل الطبيعية وموارد الإنتاج اللازمة لإنتاج أصناف ذات مواصفات جيدة ليست كافية للحفاظ على النصيب السابق من السوق العالمى فى ظل التطورات الجديدة والتى طرأت بظهور الأصناف المنافسة عالميا وتطورات التكنولوجيات التى سمحت بتحويل الأقطان قصيرة التيلة إلى غزول تتسم بنوعية أفضل من السابق (٧ : ص ١١) وتلازم مع ذلك عدم تنافسية أسعار القطن المصرى فى السوق العالمى ، بينما نجد أن محصول الأرز يتسم

أيضا بعدم تنافسيته السعرية ، وإن كان فى وضع أفضل من محصول القطن ، وقد يرجع عدم التنافسية السعرية لمحصول الأرز فى الأسواق العالمية إلى دعم الإنتاج والتصدير الذى تمارسه الدول المنافسة الرئيسية فى تصدير الأرز متوسط الحبة (الجابونيكا) وهى الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربى . وقد يرجع انخفاض التنافسية السعرية لصادرات مصر من السلع الزراعية عموماً إلى أن الأسواق الأوربية وهى أحد أهم الأسواق المستوردة لتلك الحاصلات تطبق السياسة الزراعية المتشددة والمعروفة باسم الـ Common Agricultural (CAP) Policy والتى تمنع إلى حد كبير المنافسة السعرية عن طريق مختلف الوسائل الحمائية وأهمها تعديل الرسوم المتغيرة Variable Levy التى تفرضها السوق إلى تعريفة على الكمية Specific Tariff والتى تتغير خلال أسبوعين على الأقل ، وبذلك فإنها تعتبر رسوما متغيرة من الناحية الاقتصادية ، كما قام الاتحاد الأوربى بتعديل أسعار الدخول الدنيا Minimum Entry Prices إلى أسعار دخول مرجعية Reference Entry Prices ، كما تم تعديل نظام الحصص إلى تعريفات جمركية تطبق على الحصص بحيث أصبح تأثيرها من الناحية التطبيقية مماثلا للوضع السابق (١٧ : ص ١٢) فضلا عن أساليب الحماية المعتمدة على التشدد فى تطبيق المواصفات القياسية .

٦ -يتضح من الجدول رقم (٢) أن مؤشر التنافسية قد أرتفع لسلعتى القطن والبطاطس* فيما بين الفترة من ٩١-١٩٩٤ والتى تمثل ما قبل توقيع اتفاقية التجارة الدولية ، والفترة ٩٥-١٩٩٨ والتى تلى تطبيق تلك الاتفاقية ، ولكن أتضح عدم معنوية تلك الزيادة باستخدام اختبار معنوية الفرق بين المتوسطات عند مستوى ٥% من المعنوية . كما أن مؤشر التنافسية قد أنخفض بين الفترتين فى حالة سلع الأرز والبرتقال** ، ولم تثبت معنوية ذلك الانخفاض عند مستوى ٥% من المعنوية ، كما أنخفض مؤشر التنافسية لمحصول البصل بين الفترتين ، ولقد ثبتت معنوية هذا الانخفاض عند مستوى ١% من المعنوية*** ، وقد يرجع عدم معنوية التغير فى

---

* بلغت قيمة (t) المحسوبة ١,٤٩٩ ، ٠,٣٠١ لكل من القطن والبطاطس على التوالى ، بينما بلغت قيمة (t) الجدولية ٢,٤٥ عند مستوى ٥% من المعنوية ودرجات حرية قدرها ٦ .

** بلغت قيمة (t) المحسوبة ٠,٤٩٢ ، ٠,٤٤٣ لكل من الأرز والبرتقال على التوالى ، بينما بلغت قيمة (t) الجدولية ٢,٤٥ عند مستوى معنوية ٥% ودرجات حرية قدرها ٦

*** بلغت قيمة (t) المحسوبة ٣,٩٩٢ ، بينما بلغت قيمة (t) الجدولية ٢,٧١ عند مستوى ١% من المعنوية ودرجات حرية قدرها ٦ .

تنافسية السلع موضع الدراسة بإستثناء البصل بين الفترتين إلى قصر حجم الفترة التى تلت توقيع اتفاقية منظمة التجارة العالمية وأنه لم يتم التطبيق الكامل لبنود الاتفاقية بمجرد توقيعها مع تفاوت فترات السماح ونسب التخفيض الموجودة فى الاتفاقية بين الدول المتقدمة والدول النامية . بينما قد يرجع معنوية الانخفاض فى المؤشر الخاص بتنافسية محصول البصل فيما بين الفترتين إلى انخفاض جميع مكونات المؤشر فى الفترة الثانية فيما عدا الجزء الخاص بالتنافسية السعرية ، كما قد يعزى ذلك الانخفاض إلى وجود شواهد تدل على عدم تواجد البصل المصرى فى السوق العالمى بدرجة محسوسة فى الآونة الأخيرة مما أثر على صادراته ، ويمثل البصل أحد المحاصيل التصديرية المصرية التى تتطلب جهدا وافرا فى المجالات التسويقية حتى يستعيد مكانته السابقة فى الأسواق العالمية مع توفير الأصناف المبكرة النضج والتى يمكنها التواجد فى الأسواق العالمية بالنوعية الجيدة قبل أن يحدث تشبع للأسواق .

ثانيا : المؤشر المركب لتنافسية القطاع الزراعى المصرى :

تم اقتراح مؤشر لقياس تنافسية القطاع الزراعى المصرى بالنسبة للقطاعات الزراعية فى تسعة دول تمثل أهم الدول المنافسة لمصر فى تصدير الحاصلات الزراعية ، ولقد أشتمل ذلك المؤشر المقترح على القيمة المضافة بالدولار لكل عامل زراعى ولكل هكتار كمعيار لرفاهية المواطن فى القطاع الزراعى ، ورقم المزايا النسبية الظاهرة للصادرات الزراعية كمعيار للوضع النسبى لها ، والرقم القياسى لإنتاج الغذاء كمعيار لأداء القطاع الزراعى فى أهم المجالات الإنتاجية الزراعية وهو مجال الإنتاج الغذائى .

١ -يوضح الجدول رقم (٣) أن مصر تحتل المرتبة الثالثة بالاشتراك مع اليونان ضمن الدول العشرة المختارة ، من حيث تنافسية القطاع الزراعى بها ، وتحتل هولندا المرتبة الأولى وهى من كبرى الدول الزراعية بالاتحاد الأوربى .

٢ -بالنظر إلى مكونات المؤشر المركب لتنافسية القطاع الزراعى فإن مصر تحتل المرتبة الخامسة بالنسبة للميزة النسبية الظاهرة للصادرات الزراعية ، فى حين تحتل اليونان المرتبة الأولى بالنسبة لذلك المقياس ، كما تحتل مصر المرتبة الثانية

من حيث الرقم القياسى لإنتاج الغـذاء فـى تلـك المجموعـة مـن الـدول بعـد الأردن والتى تحتل المرتبة الأولى . وتحتل مصر المرتبة الثانية مـن حيـث القيمـة الزراعيـة المضافة لكل هكتار بالدولار بعد هولنـدا والتـى تحتـل المرتبـة الأولـى ، فـى حيـن تحتل مصر المرتبة الثامنة من حيث القيمة الزراعيـة المضافـة لكـل عـامل زراعـى بالدولار ، بينما تحتل هولندا المرتبة الأولى فـى ذلـك المقيـاس .

جدول رقم (٣) : المؤشر المركب لتنافسية القطـاع الزراعـى المصـرى بالنسـبة لمجموعـة من الدول المختارة خـلال الفـترة (٩٤-١٩٩٦) .

الدولة	الوضـع النسبـى لكـل مـن				المؤشر المركب للتنافسية
	القيمة الزراعية المضافة للعامل الزراعى	القيمة الزراعية المضافة للهكتار	الرقم القياس لإنتاج الغذاء	رقم المزايا النسبية الظاهرة	
إيطاليا	٠,٤٢٠	,٣١٨	٠,١٣٢	٠,١٩٤	٠,٢٦٦
هولندا	١,٠٠٠	١,٠٠٠	٠,١٧٠	٠,٦١٤	٠,٩٦٦
أسبانيا	٠,١٩٣	٠,٠٦٦	صفر	٠,٤٥٧	٠,٢٢٧
تونس	٠,٠٣٤	٠,٠٢١	٠,٠٧٥	٠,٢٤٠	٠,١٠١
المغرب	صفر	صفر	٠,١١٣	٠,٥٦٠	٠,١٦٨
مصر	٠,٠١٠	٠,٤٩٥	٠,٤٣٤	٠,٤٧٦	٠,٣٥٤
الجزائر	٠,٠٦٧	٠,٠١٢	,٣٧٧	صفر	٠,١١٤
اليونان	٠,١٦٩	٠,١١٣	٠,١٣٢	١,٠٠٠	٠,٣٥٤
الأردن	٠,٠٤٦	٠,٠٦٠	١,٠٠٠	٠,٣٦٤	٠,٣٦٨
تركيا	٠,٠٦١	٠,٠٥٠	٠,١٨٩	٠,٦٧٩	٠,٢٣١

المصدر : حسبت من : جدول رقـم (٧) بـالملحق.

الخلاصة والمآل :

فى واقع الأمر فإن قضية تنمية الصادرات بصفة عامة ، والصادرات الزراعية بصفة خاصة يجب النظر إليها فى ظل إطار يشتمل على مختلف الأبعاد والمحاور التى يمكن أن تساهم فى تحقيق ذلك . وأن تنمية الصادرات تعتبر توجه قومى يجب أن يشتمل على جميع مؤسسات المجتمع الحكومية منها أو التعاونية أو المؤسسات الخاصة .

ونستخلص مما سبق عرضه أهمية التكامل والتفاعل بين الأبعاد المختلفة التى تعمل على تحقيق التنافسية . وأن التوجه التصديرى يمثل منظومة متكاملة الأبعاد لجميع مكوناتها نفس القدر من الأهمية ولا يمكن إغفال أى منها ، وإذا كان القطاع الزراعى قد قطع شوطا بعيدا فى المجال الإنتاجى مما يتضح فى التزايد الملحوظ فى إنتاج الحاصلات البستانية من الخضر والفاكهة وهى تعتمد على استثمار طويل الأمد نسبيا Long Term Investment ، مع ما يمثله ذلك من صعوبة الرجوع فى القرار الإنتاجى ، وبالتالى فإنه لا يكفى معها مجرد الإنتاج للتسويق المحلى ، ويمثل إيجاد المنافذ التصديرية لها أحد جوانب منع حدوث هبوط شديد فى أسعارها المحلية فضلا عن زيادة الحصيلة التصديرية ، كما تم خفض كميات المبيدات الكيماوية المستخدمة فى مجال الإنتاج الزراعى بشكل محسوس والتى كانت تمثل أحد محددات النفاذ لأسواق الدول المتقدمة والتى تضع شروطا دقيقة فيما يختص بنسب المبيدات المسموح ببقائها على المنتجات Residue ، وتقع على القطاع الزراعى مسئولية توفير السلع التصديرية بمواصفات الجودة اللازمة فى ظل المنافسة الضارية فى السوق العالمى والذى يمثل محورى الجودة والتكلفة أهم جوانبها ، مع ضرورة استخدام أدوات السياسة الحكومية خاصة غير المباشرة منها لحفز المنتجين على إنتاج السلع ذات القدرة التنافسية العالية بدرجات الجودة المطلوبة خاصة وأن المنتج المحلى قد أعتاد على مواصفات الجودة التى يطلبها السوق المحلى أو تلك التى كانت خاصة بدول أوربا الشرقية .

وتعتبر الأنشطة والخدمات التسويقية المحلية والخارجية ذات دور هام ومكمل للقطاعات الإنتاجية لتحقيق التنافسية ، كما يمثل إنشاء وتطوير الكيان المؤسسى الذى يربط فيما بين المنتجين الزراعيين للسلع التصديرية ومصدرى تلك السلع جانبا هاما ، فضلا عن الاهتمام بتوفير المعلومات التسويقية لكل من المنتجين والمسوقين والمصدرين .

وفى واقع الأمر فإن فإن التغيرات الدولية فى الفترة الأخيرة تجعل من انضمام دولة ما إلى تكتل اقتصادى قوى يحقق لها مزايا تفاوضية أفضل ويؤدى إلى تحسن الوضع التنافسى لجميع أعضاء التكتل ، ومن هنا تبرز أهمية تحقيق حد أدنى من التكامل الاقتصادى العربى من خلال زيادة فعالية منطقة التجارة الحرة العربية وخفض عدد القوائم السلعية المستبعدة من تخفيض القيود ، خاصة فى ظل تزايد هذه المنافسة التصديرية فى أسواق الدول المتقدمة فى الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربى .

التوصيات

بناءا على ما سبق عرضه فإن البحث يستخلص التوصيات التالية :

١ -يجب أن تتم عملية التصدير بناءا على عملية استهداف Targeting للأسواق التى تتمتع بسعة استيرادية كبيرة حتى لا يحدث لها تشبع ، ويتضح من مكونات مؤشر التنافسية لمحصول البطاطس ارتفاع معدلات اختراق الأسواق فى الدول العربية وأهمها : دولة الإمارات العربية المتحدة ، الكويت ، المملكة العربية السعودية ولبنان ، وتعتبر نسبة الصادرات المصرية لهذه الأسواق منخفضة ويجب استهدافها بالنسبة للبطاطس المصرية . وبالنسبة لمحصول الأرز فإنه رغم ارتفاع معدل الاختراق السوقى لبولندا فإن صادرات مصر لها تعتبر ضئيلة ، كما تنخفض صادرات مصر إلى دولة الإمارات وإنجلترا وهى من الدول ذات معدلات الاختراق السوقى المرتفعة ويجب استهدافها . وبالنسبة لمحصول البصل فيجب استهداف أسواق دول الخليج : الكويت ، البحرين ، قطر والإمارات . وبالنسبة للبرتقال فيجب استهداف بعض الدول الأوربية وأهمها : هولندا ، بلجيكا ، النمسا فضلا عن المملكة العربية السعودية والإمارات . أما بالنسبة للقطن فيجب استهداف بعض الأسواق الأوربية وأهمها : إيطاليا ، ألمانيا ، سويسرا والتشيك فضلا عن كوريا الجنوبية من الدول الآسيوية . ويتضح من العرض السوقى لمختلف السلع موضع الدراسة أهمية الدول العربية كأسواق مستهدفة .

٢ -توضح النتائج تمتع مجموعة السلع الزراعية المصرية المعروفة بالتقليدية موضع الدراسة بمزايا نسبية عالية فضلا عن أنه يمكن توقع وجود قدرات تنافسية لها إذا ما تم تطوير المنظومة التصديرية ككل ، ويجب أن تقوم العملية التصديرية على دراسات تفصيلية إنتاجية واستهلاكية وتسويقية محلية وخارجية طبقا للمدخل

السلعى Commodity Approach سواء لتلك السلع أو للسلع الأخرى غير التقليدية .

٣ -العمل على الإلتزام بتحقيق مستويات الجودة المطلوبة والمطابقة للمواصفات القياسية لكل سلعة بدءا من المزرعة وعلى طول القناة التسويقية حتى تسليم السلعة للمستهلك النهائى الخارجى ، وتطوير الأنظمة الكفيلة بضبط الجودة ومراجعتها .

ملخص البحث

لقد حقق القطاع الزراعى المصرى العديد من الإنجازات من أهمها تزايد إنتاجية العديد من الحاصلات الزراعية ، ولقد تزايدت أهمية الأنشطة والخدمات التسويقية فى الآونة الأخيرة خاصة بعد النجاحات التى حققها القطاع الزراعى المصرى وأدت إلى ظهور مشاكل وفرة الإنتاج للعديد من الحاصلات الزراعية ، ولقد حقق البنيان الاقتصادى المصرى إنجازات هامة فى العقد الأخير إلا أنه لم يحقق التقدم المنشود فى مجال التجارة الخارجية . ولقد أدت التغيرات الدولية المتلاحقة إلى بزوغ مفهوم جديد يلقى بظلاله على التجارة الدولية وهو مفهوم المزايا التنافسية .

ويهدف البحث إلى محاولة بناء مؤشر مركب لتنافسية مجموعة من السلع التصديرية الزراعية الهامة وهى البرتقال والقطن والأرز والبصل والبطاطس ومقارنة المؤشر بين الفترتين السابقة والتالية لتوقيع اتفاقية منظمة التجارة الدولية ، وتم تركيب المؤشر باستخدام مقاييس الميزة النسبية الظاهرة ، ومعدل اختراق الأسواق ، ونسبة صادرات مصر للدول ذات معدلات اختراق الأسواق العالية ، ونسبة إنتاج مصر من السلعة للإنتاج العالمى منها ، وأسعار الدول المنافسة بالنسبة لسعر مصر . كما تمت محاولة تركيب مؤشر لتنافسية القطاع الزراعى المصرى باستخدام مقاييس القيمة المضافة للعامل الزراعى ، والقيمة المضافة للهكتار ، والرقم القياسى لإنتاج الغذاء ، ورقم المزايا النسبية الظاهرة .

ولقد أتضح من النتائج ارتفاع معدلات اختراق الأسواق بالنسبة للبرتقال والأرز والقطن وانخفاضه بالنسبة للبطاطس والبصل فى الفترة الثانية بالنسبة للفترة الأولى ، كما وجد أن نسبة صادرات مصر لأعلى دول من حيث معدلات اختراق الأسواق ترتفع بالنسبة لمحصولى القطن والبطاطس وتنخفض بالنسبة لمحاصيل البرتقال والأرز والبصل ، كما تبين انخفاض تنافسية الأسعار التصديرية المصرية لجميع الحاصلات فى الفترة الثانية بالنسبة للفترة لأولى فيما عدا البصل .

ولقد أتضح عدم معنوية التغير فى مؤشـــرات التنافســية لجميــع الســلع فيمــا بيــن فترتى الدراسة فيما عدا محصول البصل ، الذى ثبتت معنويـــة انخفـاض مؤشـــر تنافســيته.

وبالنسبة للمؤشر المركب لتنافسية القطاع الزراعى المصرى فلقد وجد أن مصر تحتــل المرتبة الثالثة ضمن الدول العشرة المختارة من حيث تنافسية القطاع الزراعى .

ولقد استخلصت الدراسة بعض التوصيات أهمـــها أن تتــم عمليــة التصديــر بنــاءا على عملية استهداف للأسواق التى ترتفع معدلات اختراقها خاصـــة أســواق الــدول العربيــة ، وضرورة أن تقوم العملية التصديرية علـــى دراســات تفصيليــة ســواء للســلع التقليديــة أو غير التقليديــة ، والعمــل علــى اللالــتزام بتحقيــق شــروط الجــودة المطلوبــة والمطابقــة للمواصفات القياسية للسلع بدءا من إنتاجها وحتى وصولـــها للمســتهلك النــهائى.

المراجـــع

أولا : المراجع باللغة العربية :

١ – السيد عبد المعبود ناصف (دكتور) ، المشاكل التطبيقية لنظرية التجارة الخارجيـــة ، معـــهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم (١٣١٥) ، القاهرة ، يناير ١٩٨٢.

٢ – عبد الحميد عبد اللطيف محبوب (دكتور) ، الانطلاق الصناعى فى ظروف تحرير التجـــارة العالمية ، مؤتمر مستقبل الاقتصاد المصرى فى ظل تحرير التجارة العالميـــة ، المؤتمر العلمى لكلية لحقوق ، جامعة المنصورة ، ٢٦-٢٧ مارس ١٩٩٦.

٣ – سعد نصار (دكتور) ، وآخرون ، السوق الأوربية المشـــتركة وتجـــارة مصـــر الزراعيـــة الخارجية فى ظل اتفاقية الجات (منظمة التجارة العالميـــة) ، وزارة الزراعـــة ، قطاع الشئون الاقتصادية بالاشتراك مع الإدارة العامة للدراسات الدولية ، القاهرة ، ١٩٩٥.

٤ – محمد رجاء الأمير (دكتور) ، وآخرون ، مرئيات حول متطلبات تنمية الصادرات الزراعيـــة فى مصر ، ندوة إستراتيجية تصدير الحاصلات الزراعية فى ظـــل المتغـــيرات المحلية والعالمية ، كلية الزراعة ، جامعة أسيوط ، ١٠-١١ إبريل ١٩٩٦.

٥ – محمد زكى جمعة (دكتور) ، الصادرات الزراعية المصرية فـــى ظـــل سياســـة التحـــرر الاقتصادى ، كيف تنمو ؟ ، المؤتمر الخامس للاقتصاديين الزراعيين ، الجمعيـــة المصرية للاقتصاد الزراعى ، القاهرة ، ٨-٩ مارس ١٩٩٧.

٦ – محمود حسن حسنى (دكتور) ، الميزة التنافسية ومناهج قياسها مع التطبيـــق علـــى قطـــاع الخدمات فى مصر (صناعة البرمجيات) ، ندوة الاقتصاد المصرى فى مواجهـــة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، جامعة حلـــوان ، القـــاهرة ، ٢٢-٢٤ مارس ١٩٩٩.

٧ – محمود منصور (دكتور) ، اتفاقية منظمة التجارة العالمية ومســـتقبل الاقتصـــاد الزراعـــى المصرى ، المؤتمر الدولى الثانى عن اتفاقيات منظمة التجارة العالميـــة ووقـــف المنازعات الناشئة عنها ، القاهرة ، ١٩-٢٠ سبتمبر ١٩٩٩.

٨ – البنك الدولى ، تقرير التنمية الدولية ١٩٩٨-١٩٩٩ ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٩.

٩ – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، نشرات التجارة الخارجية ، أعداد مختلفة .

١٠ – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، قاعدة بيانات الحاسب الآلى للتجارة الخارجية ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٠.

١١ – معهد التخطيط القومى ، تقرير التنمية البشرية (مصر) ، القاهرة ، ١٩٩٤.

ثانيا : المراجع باللغة الإنجليزية :

12 – Development Economic Policy Reform Analysis Project (DEPRA) with Ministry of Economy, Government of Egypt, The International Competitiveness of Egypt in Perspective, First Report, Cairo, 1998.

13 – Development Economic Policy Reform Analysis Project (DEPRA), Egyptian Food Exports and European Union, Egyptian Trade Policies, Final Report, Cairo, October, 1999.

14 – Mansour, E. I. Mahmoud, Policies for Promotion of Exports of Egypt's Food Products, October, 1997.

15 – Swanberg, G. Kenneth, Creating Competitive Advantage : Moving Beyond Comparative Advantage for Egypt's Cotton Industry, Ministry of Agriculture and Land Reclamation, Agriculture Policy Reform Program, Report No. 54, January, 1999.

16 – Swanberg, G. Kenneth, Marketing Strategies for Food Exports from Developing Countries with Recommendations for Egypt, Ministry of Agriculture and Land Reclamation, Agriculture Policy Reform Program, Report No. 56, January, 1999.

17 – Tyner, E. Wallace, Trade Agreements and Issues Important for Egypt, Ministry of Agriculture and Land Reclamation, Agriculture Policy Reform Program, 1999.

18 – Harrison Killy, El-Gendy M. Magdy, El-Saeid A., Exporting Egyptian Horticulture Crops To European Market, Ministry of Agriculture and Land Reclamantion, NARP, Cairo, September, 1994.

19 – F. A. O, Production Year Book, Rome, Different Issues.

20 – F. A. O, Trade Year Book, Rome, Different Issues.

THE COMPETITIVENESS OF THE MAIN EGYPTIAN AGRICULTURAL EXPORTS (1991 - 1994) AND (1995 - 1998)

SUMMARY

The Egyptian agricultural sector has achieved many successes as the productivity of most of the crops has increased, the achievements of the Egyptian agricultural sector led to the presence of over production problems which increased the burden on the marketing system .

The foreign trade plays an important role in the marketing system as it realized increasing the export revenues .

The changing international environment led to emerging of a new concept of the competitive advantage instead of the concept of comparative advantage, the study aimed at constructing a composite indicator for measuring the competitiveness of the main Egyptian agricultural exportable crops and constructing another indicator for the Egyptian agricultural sector among some selected countries .

Results showed that the revealed comparative advantage of the Egyptian agricultural exports has increased between the two periods of the study, but the difference between the two averages was not significant at the level of 5%, results showed also that market penetration increased for orange, rice and cotton but it decreased for potatoes and onion in the second period .

Results showed also that Egypt's competitive position according to the competitors prices decreased for most crops in the second period .

Studying of the composite indicator of the Egyptian agricultural sector showed that Egypt ranked the third among the other selected countries according to its competitiveness

The study concluded some recommendation included targeting the countries with high market penetration especially Arab countries and making the detailed studies for the various agricultural products according to commodity approach .

جدول رقم (١) : قيمة الصادرات الزراعية الكلية فى مصر والعالم

خلال الفترة من عام ٩١-١٩٩٨

(القيمة بالـــ ١٠٠٠٠٠ دولار)

السنوات	قيمة الصادرات الزراعية لمصر	قيمة الصادرات الزراعية فى العالم	قيمة الصادرات الكلية لمصر	قيمة الصادرات الكلية فى العالم
١٩٩١	٣٩١٠.	٣٢٨٧٧٧٧	٣٦٥٩٠.	٣٥٢٢٤٤٦٤
١٩٩٢	٤٠١٢	٣٥٧٩٣٥٦	٣٠٥٠٠	٣٧٥٢٢٢١٧
١٩٩٣	٣٦٠٤	٣٣٩٠٢٩٦	٣١١٠٠	٣٧٤٧٥٤٩٣
١٩٩٤	٥٥٢٦	٣٨٨٠١٢٧	٣٤٦٣٠	٤٢٧٥٥٩٦٠
١٩٩٥	٥٣٦١	٤٤٢٢٧٠٥	٣٤٣٥٠	٥١٠٨٥٥٣٩
١٩٩٦	٥٢١١	٤٦٥٢٠٧١	٣٥٣٩٠	٥٣٣٠٩٦٣٨
١٩٩٧	٤٤٢٣	٤٥٢١٢٦١	٣٩٢١٠	٥٥٠٤٤٤٨٩
١٩٩٨	٥٧٥٠	٤٣٧٩٠٠٧٠	٣١٣٠٠	٥٤٤٣٠٧١١

المصدر: جُمعت من F.A.O, Trade Year Book, Rome, Different Issues .

جدول رقم (٢) : رقم المزايا النسبية الظاهرة لأهم السلع الزراعية التصديرية المصرية

خلال الفترة ٩١-١٩٩٨

السنوات	رقم المزايا النسبية الظاهرة				
	البرتقال	القطن	الأرز	البطاطس	البصل
١٩٩١	١٣,٠٠٦	٦,٥٣٥	٧,٣٢٢	٢١,٦٨٢	١٣,٣٢٦
١٩٩٢	٩,٣٥٦	٦,٨٦٤	٩,٤٨٥	٢٣,٩٩٥	١٤,٤٢٢
١٩٩٣	٥,٥١٨	٦,٩٠٣	٧,٧٥١	٢٣,٢٥٥	٢٥,٥٢٢
١٩٩٤	١,٧٦٢	٢١,٩١٧	٨,٩٨٤	١٠,٤٥٥	١٧,٠١٨
١٩٩٥	٢,٩٣٢	١٢,٢٥٣	٦,٣٨١	٣٥,٦٠٤	١١,٧٦٨
١٩٩٦	٣,٨٢٦	٨,٠٥٩	١٣,٨١٧	٤٣,٦٠٦	١٠,١٩٩
١٩٩٧	٣,٩٩٢	١٢,١٥٨	١٠,٧٠٤	٣٢,٢١٦	١٤,٣٨٤
١٩٩٨	١٣,٤٥١	١٤,٧٠١	١٠,٣٦٥	١٩,٨٦٥	١٢,٣٩٢

المصدر : حسبت من F.A.O, Trade Year Book, Rome, Different Issues .

جدول رقم (٣) : معدل اختراق الأسواق MP لأهم السلع الزراعية التصديرية المصرية خلال الفترة ٩١-١٩٩٨

السنوات	معدل اختراق الأسواق				
	البرتقال	القطن	الأرز	البطاطس	البصل
١٩٩١	١٥,٧٩٥	١١,٢٨٥	١٣,٢٣٨	١٣,٥٩٦	٢٣,٨١٥
١٩٩٢	١٦,٩٩٥	١٤,٠٤٢	١٥,٣٧٥	٤,١١٢	١١,٢٦٣
١٩٩٣	١٨,٧٨٢	١٤,٦٠١	١٦,٠٨١	٤,٠٨٦	١٠,٩١٩
١٩٩٤	١٨,٨٩٧	١٦,١٢٨	١٧,٢٢٢	٤,٠٧٥	١٢,٤٣١
١٩٩٥	١٩,٨٧١	١٤,٣٢٦	١٧,٠٢٤	٣,٧٤٠	٨,٧٦١
١٩٩٦	٢٠,٩٠٨	١٤,٠٣٢	١٧,٠١٥	٣,١٧٠	٨,٦٢٩
١٩٩٧	٢٠,٥٠٣	١٤,٠٥٢	١٩,٤٥٥	٣,٥٧٨	٩,٤٥١
١٩٩٨	٢٠,٣٠٢	١٤,١٩٨	١٦,٦٥٢	٣,١١٠	٩,١٦٣

المصدر : حسبت من (١) . F.A.O, Trade Year Book, Rome, Different Issues

F.A.O, Production Year Book, Rome, Different Issues . (٢)

جدول رقم (٤) : نسبة صادرات مصر إلى أعلى دول من حيث معدلات اختراق الأسواق لأهم السلع الزراعية التصديرية المصرية خلال الفترة ٩١-١٩٩٨.

السنوات	نسبة صادرات مصر لأعلى دول من حيث MP				
	البرتقال	القطن	الأرز	البطاطس	البصل
١٩٩١	٢٥,٠٠٠	٣,٩٢٦	٤٠,٣٠٣	٢٠,٤١٨	٨٢,٣٩٨
١٩٩٢	٥,٦٧٥	٣٦,١١٢	١٨,٠٢٣	٢٤,٧١١	٨٠,٣١٣
١٩٩٣	٣٣,٧٦٥	٣٠,٦٠٢	٠,٢٩٧	١٢,٣٩٩	٨٤,٢٥٧
١٩٩٤	٣٤,٥٤٥	١,٨٨٨	٠,٨٣٨	٥,٦٣٢	٣,٩١٨
١٩٩٥	١٢,٨٩٦	٣٢,٥٩٧	١٥,٣٨٧	١٤,١٣١	٢٩,٥٠٦
١٩٩٦	٢٥,٣٥٢	٦٨,٤٤١	٥,٠٩٧	١٩,٠٢٥	١٧,٦٥١
١٩٩٧	صفر	٥٣,١٤٢	٨,٤٢٩	٣,٣٥١	٧,٥٣٢
١٩٩٨	١٣,٨٦١	١٠,٣٨٧	٦,٩١٠	١٠,٩٣٨	٦,٥١١

المصدر : حسبت من : (١) . F.A.O, Trade Year Book, Rome, Different Issues

(٢) F.A.O, Production Year Book, Rome, Different Issues .

(٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، نشرة التجارة الخارجية ، أعداد مختلفة .

(٤) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، قاعدة بيانات الحاسب الآلى للتجارة الخارجية ، بيانات غير منشورة .

جدول رقم (٥) : نسبة إنتاج مصر إلى الإنتاج العالمى لأهم السلع الزراعية التصديرية المصرية خلال الفترة ٩١-١٩٩٨.

السنوات	نسبة إنتاج مصر للإنتاج العالمى				
	البرتقال	القطن	الأرز	البطاطس	البصل
١٩٩١	٢,٩١٢	١,٤١٢	٠,٦٦٦	٠,٦٤٩	١,٩٥٦
١٩٩٢	٣,١٤٧	١,٩٧٦	٠,٧٤١	٠,٥٨٥	١,٩١٥
١٩٩٣	٣,١٨٧	٢,٣٩٨	٠,٧٨٩	٠,٩٥٠	١,٩٣٦
١٩٩٤	٢,٥٧٤	١,٣٦٤	٠,٨٥٣	٠,٤٩٠	١,٤٣٤
١٩٩٥	٢,٧٧٦	١,١٦٧	٠,٨٨٧	٠,٩١١	١,٠٣٧
١٩٩٦	٢,٦٩٢	١,٨٠٤	٠,٨٢١	٠,٨٤٦	١,١٧١
١٩٩٧	٢,٣٦٢	١,٧١٩	٠,٩٦٢	٠,٦١٨	١,٠١٣
١٩٩٨	٢,٣٢٨	١,٢٤٣	٠,٩٩٢	٠,٦٧٧	١,٠١١

المصدر : حُسبت من : F.A.O, Production Year Book, Rome, Different Issues .

جدول رقم (٦) : نسبة أسعار الدول المنافسة لسعر مصر لأهم السلع الزراعية التصديرية المصرية خلال الفترة ٩١-١٩٩٨.

السنوات	نسبة أسعار الدول المنافسة لسعر مصر				
	البرتقال	القطن	الأرز	البطاطس	البصل
١٩٩١	١,٣٧٤	٠,٣٥٣	١,١٩٨	١,٢٤٩	١,٤١٢
١٩٩٢	١,٨١٠	٠,٤٢٣	١,٠٠٥	١,٢٠٦	١,١٠٢
١٩٩٣	١,٥٧١	٠,٥٦٤	١,٠١٢	١,٠٧٥	١,٧٨٤
١٩٩٤	١,٦٨٧	٠,٨٠٢	١,٠٨٩	١,١٩٩	٢,٠٤٤
١٩٩٥	٢,٠١١	٠,٧٩١	٠,٩١٩	١,٥٦٤	٢,٤٩٠
١٩٩٦	٢,٠٨٥	٠٤٥٤	١,٠٨٠	١,٤٩٨	٢,٢٢٠
١٩٩٧	١,٧٧٥	٠٦٠٩	١,٣٤٩	١,٢٩٧	٢,٣٠٢
١٩٩٨	١,٨٧٥	٠,٦٤٦	١,١١٥	١,٤٢٧	٢,٨٢٣

المصدر : حُسبت من : F.A.O, Trade Year Book, Rome, Different Issues .

جدول رقم (٧) : مكونات المؤشر المركب لتنافسية القطاع الزراعى المصرى بالنسبة لمجموعة من الدول المختلفة خلال الفترة ٩٤-١٩٩٦.

الدولة	القيمة الزراعية المضافة للعامل الزراعى بالدولار	القيمة الزراعية المضافة للهكتار بالدولار	الرقم القياس لإنتاج الغذاء بالدولار	رقم المزايا النسبية الظاهرة
إيطاليا	١٧٨٧٦	١٩٦٤	١٠٢	٠,٧٥٢
هولندا	٤١٢٤٥	٥٩٣٢	١٠٤	٢,١٨٤
أسبانيا	٨٦٩٩	٤٩٦	٩٥	١,٦٥٠
تونس	٢٢٨٦	٢٣٢	٩٩	٠,٩٠٩
المغرب	٩١٩	١١١	١٠١	٢
مصر	١٣٣١	٢٩٩٠	١١٨	١,٧١٤
الجزائر	٣٦١٢	١٨٠	١١٥	٠,٠٩١
اليونان	٧٧٢٩	٧٦٦	١٠٢	٣,٥
الأردن	٧٧٢٦	٤٦١	١٤٨	١,٣٣٣
تركيا	١١٦٨	٤٠٤	١٠٥	٢,٤٠٥

المصدر : جمعت وحسبت من :

(١)البنك الدولى ، تقرير التنمية الدولية ٩٨-١٩٩٩، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٩.

(٢). Trade Year Book, Rome, Different Issues